السفير

الثلاثاء 03-05-2011 العدد 11877

5

تنافس نظامين أميركي وأوروبي.. ومطالبة بقانون وهيئة

اختتام المؤتمر الوطني لبناء منظومة جودة التعليم العالي

تنافس النظامان الأميركي والأوروبي في تطبيق الجودة في التعليم العالي، خلال المؤتمر الوطني «نحو بناء منظومة وطنية متكاملة لضمان جودة التعليم العالي في لبنان»، الذي نظمته رابطة جامعات لبنان وبرنامج «تامبوس» الأوروبي وخبراء التعليم العالي، يومي الجمعة والسبت الفائتين في قصر الأونيسكو.

وحاول الخبراء من كلا النظامين إبراز المرونة في نظامهم، في حين أجمع خبراء التعليم في لبنان، على مرونة النظام الأميركي، واعتماده كمرجع دولي أكثر من النظام الأوروبي، خصوصا لاعتماده على الأرصدة، وعلى جهود الطالب والأستاذ المشرف، في مقابل الصعوبة التي تكمن في تطبيق النظام الأوروبي، للثغرات التي تعتريه، والنقص في الإعداد، بحسب الناطقين باسم الاونيسكو، وخير دليل على ذلك هو التخبط الذي يعيشه النظام المنفذ منذ نحو أربع سنوات في الجامعة اللبنانية.

وبرز في المؤتمر رهان على أهمية تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي، وإيجاد هيئة ناظمة ترعى التطبيق، والعمل على اعتماد لغة مشتركة بشأن العناصر الأساسية لضمان الجودة، والتوصل إلى قناعات مشتركة بشأن المقومات الأساسية لمنظومة وطنية متكاملة لضمان جودة التعليم العالي بمختلف عناصرها في لبنان، واقتراح مواقف متناسقة ما بين مؤسسات التعليم العالي في ما يخص إنشاء الهيئة الوطنية لضمان جودة التعليم العالي في لبنان.

التوصيات

عقدت في المؤتمر ثماني ورش عمل، وترأس الجلسة الأخيرة رئيس «الجامعة الإسلامية» ورئيس «رابطة جامعات لبنان» الدكتور حسن الشلبي، وشارك فيها أمين سر الرابطة سهيل مطر. وتليت في ختامها مشروع التوصيات العامة للمؤتمر وهي: التشديد على دور الجامعات الأساسية في اكتساب ثقافة الجودة وتعميمها والالتزام بتطبيقها، والتشديد على ضرورة التعاون بين مختلف المعنيين بجودة التعليم العالي، ولا سيما وزارة التربية والتعليم العالي ومؤسسات التعليم العالي في وضع السياسات والإستراتيجيات والبنى والآليات الخاصة بضمان الجودة، وتطبيقها على الصعيد الوطني، ودعوة الجامعات الأعضاء في الرابطة وإلى الإلزام بتطبيق معايير ضمان الجودة وإنشاء وحدات داخلية لضمان الجودة، ودعوة رابطة جامعات لبنان إلى تشكيل لجنة خبراء مصغرة من الأساتذة المتخصصين في ضمان الجودة في الجامعات الأعضاء، تكون مهمتها اقتراح أطر التعاون بين الجامعات وآلياته ومجالاته، مع برنامج تامبوس الوطني ومع وزارة التربية والتعليم العالي.

كما أوصت بدعم المبادرة إلى إنشاء هيئة وطنية مستقلة لضمان الجودة. ودعت وزارة التربية والتعليم العالي الى الاستفادة من المداخلات والتعقيبات والمناقشات التي زخر بها المؤتمر، في صياغة النصوص القانونية المتعلقة بالهيئة الوطنية المستقلة لضمان الجودة.

وشددت على ضرورة ان تراعي النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالهيئة الوطنية المستقلة لضمان الجودة تنوع الأنظمة التربوية المعتمدة في مؤسسات التعليم العالي في لبنان، وضرورة اعتماد إطار وطني للمؤهلات يشمل مختلف مراحل التعليم وأنواعه، ولا سيما التعليم العالي.

وكلفت لجنة صياغة من أعضاء من لجنة التعاون الجامعي وفريق خبراء تطوير التعليم العالي في برنامج «تامبوس» الأوروبي وضع تقرير مفصل حول المؤتمر مع التوصيات التفصيلية ونشرها مع وقائع المؤتمر.

وكرم رئيس «الجامعة الأميركية للثقافة والتعليم» الدكتور بيار جدعون المشاركين في مؤتمر الجودة خلال حفل عشاء أقامه على شرفهم في حرم أكاديمية الضيافة العالمية التابعة للجامعة في الحدث، وخص بالتكريم في الحفل الدكتور الشلبي، ورئيس لجنة التعاون الجامعي الدكتور في الصيدلة في الجامعة اللبنانية الأميركية الدكتور طارق نعواس، ورئيس اللجنة العلمية للمؤتمر ونائب رئيس جامعة القديس يوسف لشؤون الجودة الدكتور رمزي سلامة، وسلم كلا منهم درعا باسم الجامعة.

التحديات

رأى مستشار مكتب اليونسكو الإقليمي في الدول العربية د. عدنان الأمين ان تحديات الجودة لها وجهان، فضبط الجودة تهتم به المؤسسات التربوية ذاتيا، أو وزارة التربية من خلال المديرية العامة للتعليم العالي – اللجنة الفنية لمراقبة ومتابعة التزام مؤسسات التعليم العالي بالشروط الدنيا لعمل هذه المؤسسات. وقال لـ«السفير»: «يفترض أن تكون هناك شروط واضحة وبصورة دورية تزود بها المؤسسات مديرية التعليم بالمعلومات، التي يمكن من خلالها اتخاذ اجراءات جزائية بحق المخالفين». أما القائم حاليا فهو «عبارة عن غض النظر، وعلاقات تجعل بعض المؤسسات تسير على هواها، مثل بعض المؤسسات العائلية». والوجهة الثانية في الضبط، بنظر الأمين، تقوم على جهة مستقلة عن الوزارة والمؤسسات: «ويتم تركيب مجلس أمناء تمثيلي، لا أحد يستطيع التحكم به، ويكون دور وزير التربية ناقلا للخيارات الى مجلس الوزراء، الذي لا يستطيع أن يعين إلا بناء على اقتراح النقابات الحرة (المهندسون، المحامون، الأطباء..)، التي تختار ممثليها، بالإضافة الى ممثلين عن الجامعة اللبنانية، والجامعات الخاصة، ليكون العدد ١٢، والوزير يختار ثلاثة خبراء، وهنا من يقرر هم الأعضاء الـ١٢، وليس السلطة، وبهذه الصيغة يمكن تجنيب الهيئة احتمالات أن تكون تحت وطأة التوازنات السياسية».

ورأى د. عادل خليفة، الأستاذ في الجامعة اللبنانية وعضو اللجنة الفنية في وزارة التربية، بأنه «من المبكر الحديث عن فعالية هيئة ضمان الجودة، لأن مشروع القانون لا يزال في مجلس الوزراء بانتظار إحالته الى مجلس النواب». وأكد لـ«السفير» على «أهمية المواضيع المطروحة أمام مؤسسات التعليم العالي في لبنان، وهو تحد أمام التوسع الكبير في مؤسسات التعليم العالي الخاص». وشدد على أهمية تفعيل هيئات ضمان الجودة وإبعادها عن التجاذبات السياسية، كي تقوم بواجباتها على أكمل وجه في الارتقاء بهذه المؤسسات، وملاءمتها لشروط ومعايير التعليم العالي في العالم».

عماد الزغبي

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"